التأويل بين نحو اللهجات ونحو العربية الفصحى في القرآن الكريم

الأستاذ الدكتور
علي ناصر غالب

المدرس المساعد
حسين علي الموسوي

الكلية الإسلامية الجامعة ـ النجف الأشرف

التأويل بين نحو اللهجات ونحو العربية الفصحى في القرآن الكريم

الأستاذ الدكتور
علي ناصر غالب

المدرس المساعد
حسين علي الموسوي

الكلية الإسلامية الجامعة ـ النجف الأشرف

المقدمة:

اتخذ النحويون التأويل سبيلا لإخضاع النصوص المخالفة لقواعدهم إلى القواعد المطردة، وهذا حق لهم لأنهم حين وضعوا تلك القواعد أخذوا بالحسبان مبدأ الشيوع في الاستعمال أو السماع، فإذا وردت نصوص لا يمكن الطعن بفصاحتها وهي مخالفة في ظاهرها تلك القواعد العامة، فلا بد من التأويل حتى تطرد تلك القواعد.

ومن المعروف أن النحويين واجهوا مصاعب شتى في استقراء اللغة، وتقعيدها ابتداء من سعة الرقعة الجغرافية للغة الفصيحة التي تمتد خارج هضبة نجد إلى جانب تعدد القبائل العربية وكثرة شعرائها إلى مواجهتهم للقرآن الكريم بوصفه أرقى نص لغوي فصيح، ثم تعددت قراءاته باختلاف الأمصار التي قطنها العرب بعد الفتوح الإسلامية وأمور أخرى، ذلك كله دفع إلى أهمية جعل القاعدة النحوية واحدة مطردة تصلح لكل زمان ومكان مع مراعاة أن أقواما من غير العرب قد اختلطوا بهم ولا بد من تعلمهم اللغة حتى يحافظوا على لغة القرآن الكريم من اللحن.

توطئة:

عرف ابن جني النحو فقال: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره... ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"[1]، وهذا يعني أن لابد

من التقيد بالسماع واتباع طريقة العرب في الكلام ليتلقن غير العرب اللغة الفصيحة. ثم فضل السماع على القياس، فقال: "إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"(٢)، ومن مظاهر حرص ابن جني على ترجيح كفة السماع على القياس ما شاع في القاعدة العامة التي تخص بناء الجملة الفعلية على أساس تقديم الفاعل على المفعول به فوجد أن هنالك شواهد كثيرة من القرآن الكريم والشعر العربي تقدم فيها المفعول به على الفاعل، فقال: "ذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال: إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه كما أن تقدم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه وإن كان تقديم الفاعل أكثر. وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا، نحو قوله عزّ وجل: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾(٣) التكاثر: ١، وأضاف بعد ذلك: "والأمر في كثرة تقديم المفعول به على الفاعل في القرآن الكريم وفصيح الكلام مُتعالم غير مستنكر"(٤).

إن الهدف من التأويل هو تيسير اللغة وقواعدها وإبعادها عن التشتت والتناقص والاضطراب؛ ولذا أعطى أبو حيان الأندلسي مسوغا للجوء إلى التأويل بقوله: "إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف فيتأول، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب فلا تأويل"(٥).

معنى ذلك أن أبا حيان يمنع من تأويل النص إذا جاء على لهجة عربية وهذا ما يدفعنا للوقوف عند بعض الآيات القرآنية التي ورد فيها ما يخالف القواعد المطردة، ونسب ذلك إلى بعض اللهجات العربية القديمة.

لقد ذهب النحويون مذاهب عدة في التأويل فإذا "وجدوا أمامهم شواهد فصيحة تخالف ما توصلوا إليه من أحكام، بل أحيانا تهدمها فلجأوا إلى التأويل فطرحوا الكثير مما لم يرد له وجها في قواعدهم لذلك قل أن تجد قاعدة من

قواعدهم سالمة منه، تراهم يذكرون القاعدة ثم يتبعونه بأمثلة خارجة عليه مخالفة لها؛ فيتأولونها بالتأويل النافر والتمحل البعيد"[٦].

وقد وجدوا الشعر أكثر النصوص تقبلا للتغيير فغيروا رواية الشعر لتنسجم وقواعد اللغة، ولعل أكثر النحويين جرأة المبرد، ومن أشهر ما غيره الشاهد المشهور لامرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

إذ اختلس الشاعر علامة رفع الفعل المضارع (أشرب)، وجاءت قراءة أبي عمر بن العلاء على هذا النهج، لكن المبرد غير رواية البيت إلى:

فاليوم أُسقى غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

وبذلك اطرد البيت مع القاعدة.

ثم واجهتم القراءات فكانت مجالا خصبا للتأويل، مما جعل ابن جني يتابع القراءات ولا سيما الشاذة فيؤلف كتابه (المحتسب في تبيين وجوه القراءات...)، ويحاول أن يجد وجها للقراءة الشاذة فأغرق من التأويل حتى تنسجم وقواعد اللغة.

وكذلك لجأوا إلى التأويل في القرآن الكريم في النصوص التي وجدوها خارجة عن قواعدهم بمختلف التخريجات، وحاولوا جعل القاعدة مطردة حتى لا يحدث اضطراب في قواعدهم، لكنهم في أغلب الظن قد أخفقوا حين تنكروا لوجود نصوص لهجية جاءت على لهجات عربية عدة فلجأوا إلى قسر تلك النصوص لتوافق القواعد العامة التي اختطوها، وذلك في مجال الصوت والصرف والنحو.

ووجدنا أن لجوء النحويين إلى التأويل كان جزءاً من منهجهم في ضبط قواعد اللغة بغض النظر عن كونهم بصريين أو كوفيين أو غيرهم، فالتأويل مطرد لديهم

حتى لو كان النص ثابتا في القرآن الكريم أو غيره من مصادر وضع قواعد اللغة العربية، ففي الوقت الذي لا ننكر أهمية التأويل في هذه النصوص بوصفها وسيلة من وسائل الدرس النحوي لتجعل القواعد مطردة تصلح لكل زمان ومكان، لكن المغالاة في بعض المواضع تفسد القواعد وتجعلها مضطربة لا يستوعبها المتلقي، وتكون عبئا على من يتعلم اللغة.

ولأجل ذلك فقد اخترنا ثلاث آيات هن مدار البحث الآن، ريثما يتسع المجال للوقوف عند الآيات الأخر التي حاول النحويون تأويلها حتى تنسجم وقواعدهم، وهذه الآيات هي قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ طه: ٦٣، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ المائدة: ٧١، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ الأنبياء: ٣.

أولاً: إعراب المثبتي من قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾.

سنتتبع أولا قاعدة إعراب المثنى التي تمثلت في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى﴾ طه: ٦٣.

إن موضع اختلاف القراء والنحويين هو قوله تعالى: ((إن هذان لساحران))، فقد روي في اختلاف القراءات لهذا الجزء من الآية ما يأتي:

١- قراءة تخفيف (إن)، وعزيت هذه القراءة لابن كثير وحفص[٧] عن عاصم.

٢- إجماع القراء على تشديد نون (إن)، إلا ابن كثير وحفص عن عاصم[٨]، وعزيت القراءة بتشديد النون من (إن) إلى الكسائي[٩]، وعزيت أيضا إلى عائشة والحسن والنخعي والجحدري والأعمش وابن جبير وأبو عبيد وأبو عمرو بن العلاء.

واختلف القراء في (هذان) على الوجه الآتي:

١- قرأ أبو عمرو بن العلاء وعائشة والحسن والنخعي والجحدري والأعمش

وابن جبير وابن عبيد: (إنَّ هذين) بالياء بدلا من (هذان)[١٠].

٢- قراءة حفص (هذان)، بالألف وتخفيف النون، على حين أن ابن كثير قرأها بالألف مع تشديد النون (هذانِّ)[١١].

٣- قرأ ابن مسعود (إنّ ذان لساحران)، بطرح (ها)[١٢].

ويمكن إيجاز مذاهب القراء في قراءة (إن هذان لساحران) على الوجه الآتي:

أ - قراءة حفص (إن هذان) بتخفيف (إن)، و(هذان) بالألف وتخفيف النون.

ب - قراءة ابن كثير (إن هذانِّ) بتخفيف (إن)، و(هذانّ) بالألف وتشديد النون.

ت - قراءة عائشة والحسن والنخعي والجحدري والأعمش وابن جبير وابن عبيد وأبي عمرو بن العلاء بتشديد (إنّ)، و(هذين) بالياء وتخفيف النون.

ث - قراءة الباقين ومنهم الكسائي: (إنّ هذان) بتشديد (إن)، و(هذان) بالألف وتخفيف النون.

ج - قراءة ابن مسعود، وأبي بن كعب (إنّ ذان لساحران)، بحذف (ها) التنبيه من (هذان)[١٣].

إن تنوع القراءة يكشف طبيعة الأداء لدى هؤلاء القراء وعدم استقرارهم على قراءة معينة على الرغم من وجود حجة لدى من قرأ (إن هذين) ورويت عن عائشة ويحيى بن يعمر، وهي (أنه لما رفع المصحف إلى عثمان، قال: أرى فيه لحنا وستقيمه العرب بألسنها)[١٤]، وعقب ابن خالويه على ذلك بتفسير اللحن الذي قصده عثمان هو الخروج من لهجة قريش إلى لهجة غيرهم[١٥]، مع العلم أن قراءة (هذان) بقيت في القرءان ولم يستطع أحد أن يغيرها.

إن القاعدة المطردة للحرف المشبه بالفعل (إنّ) أن يأتي بتشديد النون ونصب

الاسم الذي بعده بالياء (هذين)؛ لذلك نجد أبا عمرو بن العلاء اختار قراءة النصب بالياء لكونه نحويا آثر اطراد القاعدة حتى لو خالفت خط المصحف، أما الكسائي فآثر الالتزام بخط المصحف ولم يخرج عنه.

وحاول النحويون التوفيق بين رسم المصحف والقاعدة النحوية بأن لجأوا إلى التأويل فقالوا: إنه جاء على حذف ضمير الشأن والتقدير: إنه هذان لساحران، "وخبر (إن) الجملة من قوله (هذان لساحران)، واللام في (لساحران) داخلة على خبر المبتدأ"[١٦]، مع الرأي الذي يقول: إن حذف ضمير الشأن لا يأتي إلا في الشعر، ودخول اللام في خبر (إن) شاذ. وذهب الزجاج إلى أن اللام لم تدخل على الخبر بل التقدير: لهما ساحران، فدخلت على المبتدأ المحذوف، واستحسن هذا المبرد الذي ذهب أيضا إلى رأي آخر، وهو أن (إن) بمعنى (نعم)[١٧].

وخرج الزمخشري قراءة (إن) على أنها مخففة من الثقيلة، و(هذان) مبتدأ، و(لساحران) الخبر، واللام للفرق بين (إن) النافية، و (إن) المخففة من الثقيلة على رأي البصريين[١٨]، وزعم الكوفيون أن (إن) نافية واللام بمعنى (إلا)[١٩].

ورفض الزجاج قراءة أبي عمرو وقال: "لا أجيز قراءة أبي عمرو؛ لأنها خلاف المصحف"[٢٠]، وقال أبو عبيد: "رأيتها في الإمام مصحف عثمان (هذن) ليس فيها ألف، وهكذا رأيت رفع الاثنين في ذلك المصحف بإسقاط الألف، وإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء ولا يسقطونها"[٢١].

والذي أثار هذا الجدل بين النحويين واختلاف تأويلاتهم أن القاعدة المطردة أن ينصب المثنى بالياء على اعتبار أن (هذان) اسم إشارة للمثنى ولكنها وردت في القرآن الكريم في هذا الموضع بالألف وبناء على ذلك فقد اختار أبو حيان الأندلسي رأيا آخر وهو أن هذه الآية جاءت على لهجة بعض العرب التي تلزم المثنى بالألف دائما، وعزيت هذه اللهجة لكنانة وبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وبني العنبر، وبني الهجيم ومراد وعذرة[٢٢]، ونقل السيوطي رأيا له وهو

أن النص إذا كان يمثل لهجة فلا يخضع للتأويل: "قال أبو حيان: إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف فيتأول، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب فلا تأويل"[٢٣].

وعزيت هذه اللهجة إلى بلحارث بن كعب خاصة؛ لأنهم يجعلون التثنية بالألف في كل وجه لا يقلبونها لنصب أو لجر[٢٤]، ونسب لأحد شعرائها الشاهد المعروف:

إنّ أباهـــا وأبـــا أباهـــا قـــد بلغـــا في المجـــد غايتاهـــا[٢٥]

وقد نسب المرادي ذلك إلى لهجة بني الحارث بن كعب وقبائل أخر من إلزامها المثنى الألف رفعا ونصبا وجرا، وقال: "وأنكرها المبرد وهو محجوج بنقل الأئمة وهي أحسن ما خرج عليه قراءة ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٢٦]، ونقل أن هذه اللهجة ورد عليها في الحديث الشريف: (لا وتران في الليلة)[٢٧].

إن اطراد القاعدة يفضي بأن ينصب المثنى بالياء وحين ورد ما يخالفها في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف اضطرب النحويون في تأويلها حتى تنسجم والقاعدة، وذهبوا مذاهب فيها إغراق في التأويل ولا سيما مذهب المبرد أو تحريف رسم المصحف بنصب المثنى على قراءة أبي عمرو بن العلاء وغيره، وقيل (إن) مخففة من الثقيلة أو نافية، أقول ذلك كله لا يمنع أن نلغي تلك التأويلات كلها، ونقول: نعم القاعدة المطردة هي أن المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء لكن هذه الآية جاءت على لهجات عدة من اللهجات العربية تمتد مواطنها من شمال الجزيرة العربية حتى اليمن، وهي تلزم المثنى الألف في أحواله كلها فتحفظ ولا يقاس عليها، فنقول في إعرابها: (إن): حرف مشبه بالفعل يفيد التوكيد، (هذان): اسم إشارة للمثنى مبني على الألف في محل نصب اسمها، و(لساحران): اللام لام التوكيد، و(ساحران): خبرها مبني على الألف في محل رفع، وبذلك ننتهي من خلاف لا طائل منه.

إن الرقعة الجغرافية التي تمتلكها قبائل كنانة بالقرب من مكة وبنو الحارث بن كعب من قحطان في اليمن ومعها خثعم وهمدان وزبيد ومراد وبكر بن وائل وبطون من ربيعة في الشمال وبني العنبر وبني الهجيم من تميم وفزارة من قيس ذلك كله يرجح ما نذهب إليه وهو أن نحو اللهجات إن كان قد طغى على القراءات القرآنية فإن له آثارا في القرآن الكريم لا يمكن إغفالها، والتسليم بنحو اللهجات لا يضير القرآن حفاظا على لغته من التحريف والتأول المبالغ فيه.

وقد نسب الكسائي هذه اللهجة إلى بلحارث وزبيد وخثعم وهمدان، ونسبها الأخفش الأكبر لكنانة، ونسبها بعضهم لبلعنبر وبلهجيم وبطون من ربيعة، وقال العيني: "وأنكره المبرد مطلقا، وهو مردود بنقل الأئمة أبي زيد وأبي الخطاب (الأخفش الأصغر)، ومما سمع من ذلك قولهم: ضربت يداه.

ثانياً: لغة أكلوني البراغيث:

من الآيات التي وردت على هذه اللهجة وجرى الاختلاف في تأويلها قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ الأنبياء: ٣ ، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ المائدة: ٧١، قال سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك. فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في: (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة"[٢٨].

فسيبويه عد الضمير بمثابة علامة للجمع أو التثنية والاسم المرفوع بعده بمثابة الفاعل.

وقال أيضاً: "أما قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا، فقيل: من؟ فقال: بنو فلان، فقوله جلّ وعز: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ على هذا فيما زعم يونس"[٢٩].

أي: إن سيبويه نقل رأي يونس بن حبيب وهو أن الفاعل هو (واو الجماعة)،

و(الذين) بدل منه.

وتابع ابن جني سيبويه في الرأي، فقال: "وتزاد (الواو) علامة للجمع مجردة من الضمير في قول بعض العرب (أكلوني البراغيث)، وعلى هذا أحد وجهي ما تُؤولت عليه الآية ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ فيمن لم يجعل في (أسروا) ضميرا، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾، قال الشاعر:

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي وكلهم ألوم[٣٠]

أي: إن ابن جني يذهب مذهب سيبويه في إعراب الآيتين بحساب الضمير الموجود من الفعل قد خلا من صفة الضمير وهو علامة للجمع لا تختلف عن تاء التأنيث، والمرفوع بعدها بمثابة الفاعل.

وذكر الرضي[٣١] تأويلا آخر في إعراب الفاعل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وهو أن (كثير)، و(الذين) مبتدآن قدم الخبر عليهما، أي: يصبح الكلام: والذين ظلموا أسروا النجوى، وثم كثير منهم عموا وصموا، وهو بهذا التأويل ينفي وجود لهجة (أكلوني البراغيث) معتمدا على قاعدة التقديم والتأخير.

وتابع ابن يعيش سيبويه في عد (الذين)، و(كثير) بمثابة بدلين من الضمير (واو) الجماعة، وهم من قبيل بدل بعض من كل[٣٢]، وعرض أبو حيان الأندلسي تأويلات عدة في إعراب الذين ظلموا فهو مرفوع على البدل من الضمير في (أسروا)، وهذا رأي سيبويه والمبرد، أو على أنه فاعل والواو في (أسروا) علامة للجمع على لغة (أكلوني البراغيث)، وعزا هذا التأويل إلى أبي عبيدة والأخفش[٣٣]، وقال: "قيل والصحيح أنها لغة حسنة وهي لغة أزد شنوءة، وخرج عليه قوله: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾، وقال شاعرهم:

يلومـــونني في اشـــتراء النخيـــ ـــل أهلـــي وكلـــهم ألـــوم[٣٤]

ثم عزا رأيا للكسائي، وهو أن (الذين) مبتدأ، و (أسروا النجوى) خبره فقدم عليه.

وأضاف تأويلا آخر، وهو أن (كثير) فاعل بفعل قول محذوف، أي: (قال كثير منهم). أو (يقول الذين ظلموا)، واختار هذا الرأي أبو جعفر النحاس على أساس أن القول كثيرا ما يضمر، قال بعد ذكر أوجه في تخريج النص: "والجواب السادس أحسنها، وهو أن يكون التقدير: يقول الذين كفروا"[٣٥]. وذكر أبو حيان رأيا على أن (الذين) خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الذين، وذهب الزجاج إلى أن كثيرا منصوب على الذم، أو على إضمار (أعني). ونقل رأي الفراء الذي ذهب إلى جر (كثير) على أنه نعت للناس، وعده أبو حيان من أبعد الأقوال[٣٦].

وقد أجمل النحاس أوجه الإعراب في (كثير)، فهو إما أن يكون قد ارتفع على أنه بدل من الضمير، أو يرتفع على أنه فاعل، والواو علامة للجمع لا ضمير على لغة (أكلوني البراغيث)، وعد هذه اللغة قليلة، أو هو خبر مبتدأ محذوف تقديره (هم)، أي: العمي والصم كثير منهم[٣٧]، وقيل مبتدأ والجملة قبله في موضع الخبر، وضعف هذا الرأي بأن الفعل قد وقع موقعه فلا ينوى به التأخير، ومال أبو حيان إلى الرأي الذي يرى أن (كثير) قد ارتفع على أنه بدل من الضمير[٣٨].

وذهب السيوطي إلى أن القاعدة المطردة في إسناد الفعل إلى الفاعل إذا كان اسما ظاهرا هو تجريد الفعل من علامة التثنية، وذكر الاستعمال الذي خرج مع القاعدة المطردة، وهي إلحاق بعض العرب الألف والواو والنون على أنها حروف دوال على المثنى والجمع والنسوة، وليست بضمائر، وذكر بعض شواهد الشعر على هذه اللغة منها قول عبد الله بن قيس الرقيات[٣٩]:

تـــولى قتـــال المـــارقين بنفســـه وقـــد أســـلماه مبعـــد وحمـــيم

وذكر قول الفرزدق:

ولكـــــن ديـــــايٍّ أبـــــوه وأمُّـــــه بحـــوران يعصـــرْنَ السـليط أقاربُـه[٤٠]

ونقل العيني رأيا للسهيلي يرى فيه أن هذه اللهجة ليست قليلة بل هي كثيرة وجيدة معتمدا على بعض الشواهد من الحديث، قال: "وقال السهيلي: ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها، نحو ما جاء في قول وائل بن حجر في سجود النبي ﷺ: "وقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه"، ونحو قوله: "يخرجنَ العواتقُ وذواتُ الخدور"، ونحو: "يتعاقبون فيكم ملائكةٌ في الليل وملائكة في النهار" أخرجه في الموطأ، والألف والواو والنون حروف، لكني قلت: أي العيني، هذه حروف دالة على حال الفاعل الآتي ذكر وهي لغة لبعض العرب"[٤١].

فالسهيلي خرج على آراء عدة حين ذكر أن هذه اللهجة كثيرة وجيدة وردت في القرآن الكريم، وفي حديث المصطفى ﷺ، إلى جانب ذلك وردت في شعر بعض الشعراء الين استشهد بشعرهم، نحو الفرزدق، وعبد الله بن قيس الرقيات، وأمية بن أبي الصلت وغيرهم، وما تزال هذه اللهجة منتشرة في الكثير من اللهجات العربية المعاصرة.

وعودا على ذي بدء نرى اختلاف النحويين في الآيات القرآنية الثلاث من حيث إعرابها وتأويلها من أجل أن تنسجم والقواعد المطردة للعربية الفصحى فلجأوا إلى تأويلات عدة محاولين إلغاء الطابع اللهجي الذي ورد في هذا الجانب من الاستعمال.

والذي نراه إن فرض قواعد الفصحى على النصوص اللهجية التي وردت في القرآن الكريم أدى إلى تعدد التأويلات واضطراب القواعد بما لا يخدم العربية الفصحى وقواعدها، فلا يضير العربية شيئا القول: إن الجملة الفعلية وردت في بعض آيات القرآن الكريم ولها فاعلان هما الضمير (واو) الجماعة والاسم المرفوع بعده (كثير)، (الذين) بمثابة فاعل ثان، وهذا الأمر يحفظ ولا يقاس عليه ونبتعد

عن التأويل بالقدر الذي لا يرهق النص ولا يخرجه عن دلالته.

والذي يزيد من رجحان هذا الرأي هو ورود شواهد من أحاديث النبي ﷺ، وشواهد من الشعر العربي القديم، وسريان هذه اللهجة في العديد من اللهجات المعاصرة.

الخاتمة:

بعد عرض اختلاف النحويين في تأويل ثلاث آيات من القرآن الكريم تتعلق بقاعدتين مطردتين، هما إعراب المثنى، واستحالة أن يكون للفعل فاعلان، فقد وجدنا النحويين يبالغون في قسر هذه الآيات وإرغامها على أن تتفق والنظام النحوي للعربية الفصحى، فجاءوا ببعض التأويلات البعيدة عن طبيعة نهج القرآن الكريم وجودة سبكه ونظمه ووضوح أنساقه البنائية مما يجعل المتلقي أمام آراء مختلفة لا يدري أياً منها هو الراجح، وبينا أن الأرجح هو إبقاء النص اللهجي على قاعدته التي وردت في اللهجة. طالما أن هذا الاستعمال وردت له شواهد كثيرة واستعملته قبائل عربية عدة من القبائل التي أخذت منها قواعد الفصحى مع القول إن هذا الاستعمال هو استعمال لهجي ورد في القرآن مبني على قواعد اللهجات ونحوها، فيحفظ ولا يقاس عليه، وبذلك نكون قد وفقنا بين نحو اللهجات ونحو العربية الفصحى، ولا نقصد بذلك إلا خدمة لغة التنزيل العزيز، والله من وراء القصد، والحمد لله رب العالمين.

هوامش البحث

(١) الخصائص: ٣٤/١.

(٢) نفسه: ١/ ١٢٥.

(٣) نفسه: ١/ ٢٩٥.

(٤) نفسه: ١/ ٢٩٧.

(٥) نقلا عن المزهر للسيوطي: ١/ ٢٨٥.
(٦) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، بحث في المنهج: ٣٥، الدكتور عبد الله بن حمد الخثران، النادي الأدبي/ الرياض، ط. الأولى، ١٩٨٨م، ١٤٠٨هـ.
(٧) الكافي في القراءات السبع، لأبي عبد الله الرعيني: ١٥٧، الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر الإنصاري بن الباذش: ٢/ ٦٩٩، الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه: ٢٤٢، البحر المحيط: ٢٥٥/٦.
(٨) الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه: ٢٤٢.
(٩) قراءة الكسائي، لرضي الدين الكرماني: ٨٢، البحر المحيط: ٦/ ٢٥٥.
(١٠) البحر المحيط: ٦/ ٢٥٥.
(١١) الإقناع: ٦٩٩/٢، وينظر: الكافي في القراءات السبع: ١٥٧.
(١٢) المقتضب: ٢/ ٣٦١.
(١٣) البحر المحيط: ٦/ ٢٥٥.
(١٤) الحجة في القراءات السبعة، لابن خلويه: ٢٤٢- ٢٤٣.
(١٥) نفسه: ٢٤٤.
(١٦) البحر المحيط: ٦/ ٢٥٥.
(١٧) ينظر: الكشاف: ، والبحر المحيط: ٦/ ٢٥٥.
(١٨) ينظر: الكشاف: ، والبحر المحيط: ٦/ ٢٥٥.
(١٩) ينظر: البحر المحيط: ٦/ ٢٥٥.
(٢٠) نفسه ٦/ ٢٥٥.
(٢١) نفسه: ٦/ ٢٥٥.
(٢٢) البحر المحيط: ٦/ ٢٥٥.
(٢٣) المزهر للسيوطي: ١/ ٢٥٨.
(٢٤) الحجة في القراءات السبع: ٢٤٢، وينظر: هامش (٦) من الصفحة نفسها.، وينظر: شرح المفصل: ١٢٨/٣، وهامش (١) في الصفحة نفسها.
(٢٥) عزاه العيني لأبي النجم العجلي، وعزاه الجوهري لرؤبة بن العجاج، ينظر: المقاصد النحوية: ٢٨/١- ٨٣.
(٢٦) شرح الألفية لابن مالك لابن أم قاسم المرادي: ١/ ٧٤- ٧٥.
(٢٧) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢٨، وهمع الهوامع: ١/ ١٣٣، وفيه (لا وتران في ليلة)ز
(٢٨) الكتاب: ٢/ ٤٠.
(٢٩) نفسه: ٢/ ٤١.
(٣٠) سر صناعة الإعراب لابن جني: ٢/ ٦٢٩، وينسب الشعر إلى أمية بن أبي الصلت، وأصيحة بن الجلاح.

(٣١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ١٥٤.
(٣٢) شرح المفصل لابن يعيش:٣/ ٦٩.
(٣٣) البحر المحيط: ٦/ ٢٩٦- ٢٩٧.
(٣٤) البحر المحيط: ٦/ ٢٩٧.
(٣٥) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٦٤.
(٣٦) البحر المحيط: ٦/ ٢٩٧.
(٣٧) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٦٤.
(٣٨) البحر المحيط: ٣/ ٥٣٤.
(٣٩) همع الهوامع: ٢/ ٢٥٦- ٢٥٧، والبيت في ديوانه: ١٩٦.
(٤٠) ديوان الفرزدق: ٤٤، وينظر هامش (٥) على كتاب سيبويه: ٢/ ٤٠.
(٤١) المقاصد النحوية: ٢/ ٢١١.

قائمة المصادر والمراجع

- الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري، ابن الباذش، تح: د. عبد المجيد فطاش، ط٢ ، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ط٢، ١٩٩٠، دار إحياء الفرات العربي، بيروت.
- جمهرة اللغة لابن دريد، دار صادق بيروت.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تح: د. عبد العال سالم مكرم، ط: عالم الكتب.
- الخصائص لابن جني، تح: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت- لبنان، ط٢.
- ديوان الفرزدق، شرحه ودققه وقدم له علي فاعور، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
- شرح الألفية لابن مالك للحسن بن أم قاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف، بيروت.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تح: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب بيروت.

- ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، د. عبد الله بن حمد الخثران، النادي الأدبي، الرياض.ط١، ١٩٨٨م.
- قراءة الكسائي لرضي الدين أبي عبد الله الكرماني، تح: د. حاتم الضامن، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع.
- الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله الرعيني الأندلسي، تح: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الكتاب لسيبويه، تح: عبد السلام هارون، دار القلم، ١٩٦٦م.
- الكشاف
- اللغات في كتاب الجمهرة، د. أحمد بن عبد الرحمن بن سالم بالخير، النادي الثقافي، مسقط، ط١، ٢٠١٣م.
- المزهر للسيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٩م.
- المقاصد النحوية للعيني، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م.
- المقتضب للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تح: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب.